دعا وزير الصحة إلى ضرورة الاستعجال بعودة قسم طوارئ الأطفال لمستشفى العدان

# شمس يطالب بزيادة مكافآت الدارسين في الخارج

هاني شمس

طالب النائب هاني شمس وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. حمد العدواني بضرورة الاسراع في اصدار قرار بزياده قيمة المكافآت للطلبه الدارسين في الخارج، كاشفا عن عزمه التقدم باقتراح بقانون لتعديل قيمة مكافآت الدارسين داخل الكويت.

وأوضح شمس في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن زيادة قيمة المكافآت للطلبة الدارسين في الخارج لا يحتاج إلى إجراءات طويلة إنما يحتاج إلى قرار من وزير التربية فقط وخاصة أن آخر زيادة لهم كانت في عام ٢٠١٤.

وشدد على ضرورة توفير الحياة الكريمة لهولاء الطلبة حتى يهتموا بدراستهم فقط ويمارسون حياتهم الطبيعية في الدول الأخرى دونما أن توثر عليهم الضغوطات بسبب التضخم العالمي الحاصل الآن.

وأكد شمس على ضرورة الاستعجال بإصدار هذا القرار حتى يستفيدوا من دراستهم لحين رجوعهم إلى البلاد والاستفادة منهم في تحصيلهم العلمي الذي سيحصلون عليه.

وأشار إلى أنه سيتقدم باقتراح بقانون للدفع لتعديل قيمة المكافأة أيضا للطلبة الدارسين في الداخل كون أن مبلغ الـ ٢٠٠ دينار المخصصة لهم لا تكفيهم في ظل هذا التضخم العالمي.

ومن جانب آخر، دعا شمس وزير الصحة إلى ضرورة الاستعجال بعودة قسم طوارئ الأطفال في منطقة الأحمدي الى مستشفى العدان والذي تم نقله منذ جائحة فيروس كورونا مما ساهم في زيادة المشقة على الأهالي.

وشدد على ضرورة عودته لمستشفى العدان حيث أنه يحتوي جميع الأقسام والإمكانيات في حالة تدهور حالة أي طفل مصاب.

# عبد الله المضف يستعجل «الداخلية والدفاع» لإقرار قانوني «القوائم النسبية» و«المفوضية العليا لإدارة الانتخابات»

عبد الله المضف

طالب النائب عبد الله المضف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع باستعجال الاقتراحين بقانونين بتعديل قانون إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة " القوائم النسبية " وقانون المفوضية العليا لإدارة الانتخابات، وأن يكونا من أولى أولويات اللجنة تمهيداً لإدراجهما على جدول أعمال المجلس.

وقال المضف في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه منذ بداية مجلس 2020 تحدثنا عن أهمية قوانين الإصلاح السياسي وإنه أصل كل الإصلاحات.

وذكر إن كل القوانين التي ستقر في كل مجالات الدولة إن لم تتوافر مؤسسة سياسية صالحة متمثلة في البرلمان تحقق تطلعات أبناء الشعب الكويتي ويتجسد فيها عناصر رئيسة من صلاحيات أبناء الشعب الكويتي وهي الرقابة والتشريع فلن ينصلح حال كل المؤسسات.

وأضاف إن المؤسسة السياسية هي العنصر الذي يحافظ على كل هذه المؤسسات ويحميها، مشيراً إلى أنه " لإيماننا بهذا الدور تقدمت وزملائي النواب د. حسن جوهر ود. عبد الكريم الكندري ومهلهل المضف ومهند الساير باقتراحين بقانونين أعدنا تقديمهما من المجلس السابق ".

وبين أن القانونين هما تعديل قانون إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة " القوائم النسبية " وقانون المفوضية العليا لإدارة الانتخابات، مشيراً إلى أن التقريرين خرجا من لجنة الشؤون التشريعية وتمت إحالتهما إلى اللجنة المختصة.

ودعا المضف زملاءه أعضاء لجنة الشؤون الداخلية والدفاع إلى أن يكون القانونان محل اهتمام حتى يرفعا إلى المجلس ليدرجا على جدول الأعمال تمهيداً لإقرارهما.

وأكد المضف حرصه والنواب على ترجمة ما وعدوا به أبناء الشعب الكويتي إلى حقيقة وواقع ملموس، لافتاً إلى أن قانون الانتخاب الحالي أتى من الحكومة بإرادة فردية والحكومة اختارت آلية انتخاب من يراقبها.

وذكر إنه من الناحيتين العملية والسياسية فإن نظام الصوت الواحد مدمر، مشيراً إلى أننا " تقدمنا الآن بنظام أمثل وتحدثنا فيه كثيراً ".

وقال إن مشروع المفوضية العليا لإدارة الانتخابات هو لضمان نزاهة الانتخابات ولضمان أن تصل إرادة الشعب الكويتي إلى البرلمان بشكل شفاف وواضح.

وتقدم المضف بالشكر إلى أعضاء اللجنة التشريعية، مطالباً زملاءه أعضاء لجنة الداخلية والدفاع بأن تكون هذه القوانين أولى أولوياتهم تمهيداً لإدراجها على جدول الأعمال، متقدماً بالشكر كذلك لمقدمي الاقتراحات.

واختتم تصريحه قائلا " أسأل الله تعالى أن يوفق كل النواب في ترجمة كل ما طرحوه ووعدوا به أبناء الشعب الكويتي إلى حقيقة ملموسة ".

أكدوا أنها التفاتة حقيقية للانتصار لإرادة الأمة ومتطلباتها

# نواب: كل الشكر والتقدير لصاحب السمو وولي عهده الأمين على التوجيهات السامية باستكمال ملف العفو

عبيد الوسمي

عبدالله فهاد

أعرب نواب أمس عن شكرهم وامتنانهم لسمو الأمير الشيخ نواف الأحمد ، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد ، وذلك على التوجيهات السامية لاستكمال ملف العفو .

في هذا السياق قال النائب عبيد الوسمي: «أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لسمو الأمير وسمو ولي العهد على التوجيهات السامية باستكمال النظر بملفات العفو الكريم التي تتضمن الكثير من أبنائه المشمولين بتقارير العفو».

وأضاف: «حفظ الله الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه».

من جهته أعرب النائب عبدالله فهاد عن شكره لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد بالتوجيه لاستكمال الرغبة السامية والمبادرة الأميرية بشأن ملف العفو عن أبنائه المواطنين إعمالا لأحكام المادة ٧٥ من الدستور.

وقال فهاد في تصريح صحفي " إننا اليوم نشهد حالة سياسية فريدة من شعبية الحكم بهذه الإلتفاتة الحقيقية للانتصار لإرادة الأمة ومتطلباتها ونثمن دور الحكومة في الموافقة على مشروع مرسوم العفو الخاص برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف ".

وبارك فهاد للشعب الكويتي ولكل الأسر والآباء والأمهات هذا العفو الذي سيلم شمل الأسر الكويتية مع المهجرين والمساجين والمقيدة حريتهم.

وقال " إننا لن نجد الحرج في مد يد التعاون مع الحكومة التي نطلب منها تحقيق المزيد من الإنجازات التي ينتظرها الشعب لتحقيق الرفاهية من خلال تأمين كل المتطلبات الحقيقية ورفع معاناة الأسر الكويتية المستمرة وملفات الإصلاح السياسي والنهضة التنموية المنتظرة ".

واعتبر أن " تلك المصالحة وهذه المبادرات ستخدم بإذن الله مصالح الناس وتعزز الارتياح الذي نشهده في أوساط الساحة السياسية لنتجاوز سلبيات المرحلة السابقة ".

واختتم فهاد موجها رسالته إلى سمو رئيس الوزراء قائلا " إن أحسنت إلى الشعب فإنك ستجد منا المساندة، أما إذا لم تنجز ولم تنحاز للأمة فإنك ستجد منا المحاسبة ".

وكان مجلس الوزراء قد قرر في جلسته المنعقدة أمس الاثنين الموافقة على مشروع مرسوم بالعفو الخاص عن جرائم محددة طبقا للاشتراطات المنصوص عليها في مواده.

**الوسمي : أتقدم بعظيم الامتنان للقيادة السياسية باستكمال النظر بهذه القضية**

**فهاد : لن نجد الحرج في مد يد التعاون مع الحكومة التي نطلب منها تحقيق المزيد من الإنجازات**

وقال رئيس مركز التواصل الحكومي والناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم في تغريدة نشرها الحساب الرسمي لمركز التواصل الحكومي إن مجلس الوزراء رفع مشروع المرسوم إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد.

وذكر المزرم أن مشروع المرسوم يأتي استكمالا للرغبة السامية والمبادرة الأميرية من صاحب السمو أمير البلاد – بشأن ملف العفو عن أبنائه المواطنين وإعمالا لأحكام المادة "75" من الدستور.

وفي هذا الشأن قضت المادة سالفة الذكر بالتالي "للأمير أن يعفو بمرسوم عن العقوبة أو أن يخفضها أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون وذلك عن الجرائم المقترفة قبل اقتراح العفو".

إيرادات الوزارات والإدارات الحكومية بلغت 18.6 مليار دينار بنسبة ارتفاع 77 % عن السنة المالية السابقة

# «الميزانيات»: على رئيس الوزراء معالجة ملاحظات اللجنة والجهات الرقابية المتكررة على الإنفاق العام للدولة

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس مشروع القانون في شأن اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2021/2022، وذلك بحضور وكيل وزارة المالية وممثلي ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين وديوان الخدمة المدنية.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هناك ملاحظات جوهرية ومتكررة على الحساب الختامي منها ضرورة إعادة هيكلة إدارة الدولة وإقرار القانون الهام المتعلق بالبديل الاستراتيجي للمرتبات.

وأشار إلى عدم وجود أولويات لدى الحكومات السابقة فيما يخص المصاريف الرأسمالية، لافتاً إلى وجود مدن إسكانية تئن من نقص البنية التحتية بينما الحكومة تصرف على مشاريع وبنى تحتية في مدن منشأة منذ أكثر من ٢٠ عاما، والمفروض أن تكون هناك أولويات للمدن الجديدة.

وطالب الدمخي سمو رئيس مجلس الوزراء بنظرة جادة وفعلية لملاحظات لجنة الميزانيات والحساب الختامي المتكررة على الصرف وكذلك ملاحظات ديوان المحاسبة والجهات الرقابية وضرورة تنفيذ الربط الآلي بين بعض الجهات التي لديها مكاتب خارجية، مثل وزارات الدفاع والصحة والخارجية والتربية بمكاتبها وملاحقها حتى لا تتكرر الفضائح المالية التي حدثت في صندوق الجيش والصندوق الماليزي والعجز بوزارة الصحة وحساب العهد.

وأضاف أن أعضاء اللجنة تقدموا بملاحظات جوهرية جميعها مرصودة ومكتوبة، و "قد يكون هناك اجتماع مع سمو رئيس مجلس الوزراء ولجنة الخدمات بمجلس الوزراء لمناقشتها حتى يتم تلافي هذه الأخطاء".

واستعرض الدمخي ملامح الحساب الختامي للميزانية للعام 2021/2022 ،موضحا أن إيرادات الوزارات والإدارات الحكومية بلغت 18.6 مليار دينار بنسبة ارتفاع 77% عن السنة المالية السابقة لها.

وبين أن مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية عن السنة المالية بلغت 21.6 مليار دينار بنسبة ارتفاع 2٪ عن مصروفات السنة المالية 2020/2021، وبوفر 1.44 مليار دينار عن المعتمد في الميزانية، في حين بلغ إجمالي العجز الفعلي عن السنة 2021/2022 مبلغ 2.99 مليار دينار.

ونوه بأن جملة الإيرادات النفطية عن السنة المالية بلغت 16.2 مليار دينار بنسبة تحصيل 177٪ عن المقدر الذي بلغ 9.1 مليار دينار وبزيادة عن السنة المالية 2020/2021 بمبلغ 7.4 مليارات دينار.

وأفاد بأن الإيرادات غير النفطية بلغت 2.4 مليار دينار بنسبة تحصيل ١٣٢٪ وبزيادة عن السنة المالية السابقة بمبلغ 665 مليون دينار.

وأشار إلى أن إيرادات وزارة الكهرباء والماء بلغت 513 مليون دينار وبنسبة تحصيل 92٪، وفي الإدارة العامة للجمارك كانت الإيرادات بقيمة 322 مليون دينار وبنسبة تحصيل 85٪.

وأفاد بأن إيرادات وزارة المالية من الضرائب المحصلة من الشركات وإدارة أملاك الدولة بلغت 258 مليون دينار وبنسبة تحصيل 108٪ .

وبين أن المحصل الفعلي في وزارة الصحة من رسوم التأمين الصحي الخاص بالعمالة الوافدة في السنة المالية بلغ 201 مليون دينار وبنسبة تحصيل 205 ٪ .

وأكد أن مصروفات المرتبات وما في حكمها عن السنة المالية 2021/2022 بلغت 12.63 مليار دينار، والدعومات 3.81 مليار دينار، كما بلغت المصروفات الرأسمالية 2.56 مليار دينار ، في حين بلغت بقية المصروفات 2.6 مليار دينار.

وأفاد بأن رصيد حساب الأصول والعهد عن السنة المالية بلغ 4.15 مليار دينار بنسبة انخفاض 13٪ عن السنة المالية 2020/2021 .

وأوضح أن رصيد حساب الخصوم والأمانات عن السنة بلغ 9 مليار دينار بنسبة ارتفاع 38٪ عن السنة المالية السابقة.

وأعلن أن حساب رصيد الديون المستحقة للحكومة بلغ 2.1 مليار دينار بزيادة 26٪ عن الرصيد في السنة المالية 2021/2020 .

وأشار إلى أن الرصيد الخاص بحساب الديون المستحقة للحكومة مكون من المبالغ الخاصة بالشحنات النفطية التي يتم تسليمها لبعض الدول طبقا لقرارات مجلس الوزراء ومن ثم يتم تسويتها بعد قيام هذه الدول بسداد قيمتها، وكذلك المبالغ الخاصة بوزارة الكهرباء والماء عن المواطنين والمقيمين والمبالغ الخاصة بالإدارة العامة للجمارك وغيرها من الجهات.

وبين أن حساب رصيد الديون المستحقة على الحكومة عن السنة المالية ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ بلغ ٤٧٩ مليون دينار بزيادة 17٪ عن الرصيد في السنة المالية 2020/2021 والذي بلغ 409 ملايين دينار .

# الصيفي لتعديل نظام البناء في قطعة 4 بمنطقة الفنطاس إلى «السكن الخاص»

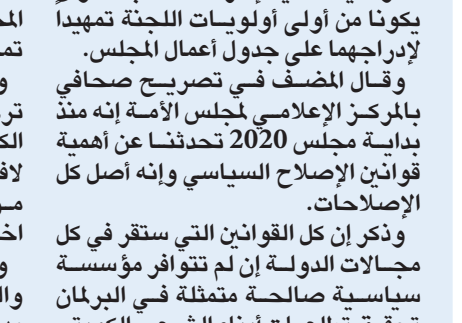
الصيفي الصيفي

أعلن النائب الصيفي مبارك الصيفي عن تقدمه باقتراح برغبة بتعديل نظام البناء في قطعة 4 بمنطقة الفنطاس من نظام الشريط الساحلي إلى نظام بناء السكن الخاص.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نظراً لأهمية الملف الإسكاني ولما يمثله من أولوية نيابية وحكومية ولتأثيره المباشر على جودة حياة المواطنين، وانسجاماً مع روية التطوير والإصلاح الرقابي الذي يصب في الصالح العام، ولأن قطعة 4 بمنطقة الفنطاس هي الوحيدة من ضمن المناطق التي تقع غرب الشريط الساحلي ومحاطة بالسكن الاستثماري من جهة قطعة 3 بالفنطاس ومن جهة المهبولة كذلك، ولهذا ارتأينا أنه من الإنصاف أن يتعدل نظام البناء الخاص.

لذا فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي :

"تعديل نظام البناء في قطعة 4 بمنطقة الفنطاس من نظام الشريط الساحلي (ج) إلى نظام بناء السكن الخاص".